

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون



الجلسة ٥٩٢٩

الثلاثاء، ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس: السيد لو لونغ منه (فييت نام)

الأعضاء: الاتحاد الروسي السيد تشور كن
 إندونيسيا السيد نتاليغاوا
 إيطاليا السيد منتوفاني
 بلجيكا السيد غرولس
 بنما السيد آرياس
 بوركينا فاسو السيد كافاندو
 الجماهيرية العربية الليبية السيد دباشي
 جنوب أفريقيا السيد كومالو
 الصين السيد وانغ غوانغيا
 فرنسا السيد ريبير
 كرواتيا السيد يوريكا
 كوستاريكا السيد أورينا
 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير جون سويرز
 الولايات المتحدة الأمريكية السيد خليل زاد

جدول الأعمال

السلم والأمن في أفريقيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

08-41388 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بما أن هذه الجلسة هي الأولى التي يعقدها مجلس الأمن في تموز/يوليه ٢٠٠٨، أود أن أغتنم الفرصة للإشادة، نيابة عن المجلس، بالسفير زلامي خليل زاد، الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، على عمله رئيساً لمجلس الأمن في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وأنا على ثقة بأنني أتكلم بلسان جميع أعضاء المجلس في الإعراب عن عميق التقدير للسفير خليل زاد على المهارة الدبلوماسية الكبيرة التي أدار بها أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

السلم والأمن في أفريقيا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية تقدمها نائبة الأمين العام، السيدة آشا - روز ميغرو التي أعطيها الكلمة.

نائبة الأمين العام (تكلمت بالانكليزية): أود أن أشكر أعضاء المجلس على هذه الفرصة لإحاطة المجلس علماً بشأن الحالة في زمبابوي.

لقد عدت لتوي من مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في شرم الشيخ، حيث نقلت إلى الزعماء رسالة الأمين العام بأن الأزمة في زمبابوي تمثل ساعة الحقيقة بالنسبة للديمقراطية في القارة. واليوم، أود أن أبلغ المجلس بأن مسألة زمبابوي تمثل تحدياً للعالم.

فعندما تجرى انتخابات في مناخ من الخوف والعنف، لا يمكن أن تكون لنتيجتها شرعية تُبنى على إرادة الشعب. ومن ثم، فقد أصبح مبدأ الديمقراطية على المحك. وعوار الانتخابات في زمبابوي تمخض عن نتائج غير قانونية. وخطورة الموقف وآثاره المحتملة قد تؤثر على السلام والأمن الإقليميين بصورة بالغة.

ومنذ آخر إحاطة إعلامية قدمها وكيل الأمين العام لين باسكو إلى مجلس الأمن بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.5919)، عقدت في زمبابوي انتخابات رئاسية. بمرشح وحيد، هو الرئيس الحالي روبرت موغابي، الذي سعى لولايته السادسة. ويذكر المجلس أن زعيم حركة التغيير الديمقراطي، مورغان تسفانغيراي، كان قد أعلن فوزه في الانتخابات، بنسبة ٤٧,٩ من الأصوات. وكما يعرف أعضاء المجلس، لم تكن هذه النتيجة كافية لتفادي جولة أخرى من الانتخابات. وقد انسحب السيد تسفانغيراي من جولة الإعادة، معلناً أن العنف والترهيب تحت رعاية الدولة وقتل ما يزيد على ٨٠ من مؤيديه جعل إجراء انتخابات حرة ونزيهة أمراً مستحيلاً.

وعلى الرغم من المطالبة بتأجيل الانتخابات إلى حين تهيئة الظروف الملائمة، بما في ذلك مطالبة الأمين العام، بان كي - مون، فقد أجريت جولة الإعادة يوم الجمعة ٢٧ حزيران/يونيه. وخلافاً للجولة الأولى، لم يكن هناك أي مراقبين وطنيين في الميدان، حيث انسحبت شبكة دعم الانتخابات في زمبابوي، التي غطت الجولة الأولى بكفاءة عالية، والمنظمة غير الحكومية محامون من أجل حقوق الإنسان، بدعوى عدم توفر أدنى الظروف التي تساعد على العمل.

وقد جرد عدم وجود مراقبين وطنيين الانتخابات من الشفافية والمصداقية. ومع ذلك، فإن البعثات من الجماعة

”لا بد أن تهيأ الظروف لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية في أقرب وقت ممكن، وفقاً لإعلان الاتحاد الأفريقي بشأن المبادئ التي تحكم الانتخابات الديمقراطية“.

وأفادت بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أن العملية التي أدت إلى جولة الإعادة في الانتخابات الرئاسية لم تتوافق مع مبادئها التوجيهية التي تحكم الانتخابات الديمقراطية. وفضلاً عن ذلك، فقد أفادت بأن الانتخابات لا تمثل إرادة شعب زيمبابوي. وأخيراً، فقد خلصت بعثة المراقبة عن الاتحاد الأفريقي أيضاً أن عملية الانتخابات لم تف بالمعايير المقبولة للاتحاد الأفريقي، مشيرة إلى العنف الذي شاب الجولة الثانية للانتخابات ومنع وسائل الإعلام.

وهذه الملاحظات تشير بوضوح إلى أن العملية الانتخابية التي أدت إلى إعلان إعادة انتخاب الرئيس موغابي قد شابتها الأخطاء. وقد ضاعف من حدة أزمة الشرعية تلك الشلل الذي أصاب مؤسسات الدولة. فالبرلمان لا يمارس عمله الآن. وأُسكت صوت المجتمع المدني الذي يتعرض للتخويف. والاقتصاد أصابه الشلل أيضاً، حيث يبلغ التضخم السنوي ١٠,٥ مليون في المائة بنهاية حزيران/يونيه، وبلغ معدل البطالة أكثر من ٨٠ في المائة، مع وجود نقص حاد في الأغذية والخدمات الأساسية. وثمة حاجة ملحة إلى إعادة سيادة القانون وبدء بناء المؤسسات العامة.

ومن الواضح أن زيمبابوي سيتعين عليها أن تمر بمرحلة انتقال سياسي، يلتف فيها كل الشعب حول مشروع مشترك. وسوف تحتاج أيضاً إلى عملية لتضميد الجراح والمصالحة، بحيث تشمل إجراء مشاورات وطنية تشاركية واسعة النطاق.

وإدراكاً لأن البلد يعاني من انقسام عميق وأن المستقبل السياسي لزيمبابوي رهن بترتيب انتقالي يعزز الوحدة الوطنية، وافق كل من الاتحاد الوطني الأفريقي

الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي وبرلمان عموم أفريقيا كانت حاضرة. وتوقعاً لزيادة حدة التوتر في الميدان، عززت التجمعات الإقليمية عدد مراقبيها لجولة الإعادة. فقد زادت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي عدد مراقبيها بأكثر من الضعف فأوفدت أكثر من ٤٠٠ مراقب، مقابل ١٦٣ في الجولة الأولى. ونشر الاتحاد الأفريقي أكثر من ٦٠ مراقباً، مقابل أقل من ٢٠ في الجولة الأولى، كما أوفد برلمان عموم أفريقيا ٣٠ مراقباً. ووفرت الأمم المتحدة دعماً سوقيًا وتقنيًا لجهود الجماعة الإنمائية لزيادة المراقبة في الجولة الثانية. وكان من بين المراقبين برلمانيون من الحزبين الحاكم والمعارض، وأعضاء من المجتمع المدني وموظفي الدولة. وأود أن أعرب عن تقديري لعمل أولئك المراقبين، الذين تعرض كثير منهم للتخويف والتحرش أثناء أدائهم مهامهم وأبدوا شجاعة جديرة بالثناء.

وفي يوم الانتخاب، أفاد المراقبون بوجود العديد من المخالفات. ومن الأمثلة الخطيرة على ذلك، مطالبة الناخبين بإبلاغ الرقم المسلسل لبطاقات تصويتهم إلى موظفي الاتحاد الوطني الأفريقي الزيمبابوي - الجبهة الوطنية، ليصبح بذلك مفهوم عدم الكشف عن هوية الناخب غير ذي معنى تماماً. وقد أتلّف بعض الأشخاص بطاقات تصويتهم احتجاجاً على ذلك، وبلغت نسبة البطاقات التي أتلّفها أصحابها ٥,١ في المائة من إجمالي عدد الأصوات. وجرى التصويت يوم ٢٧ حزيران/يونيه، وأفادت النتائج الرسمية أن الرئيس موغابي فاز بنسبة ٨٥,٥ في المائة من الأصوات. وجرى تنصيبه رسمياً في ٢٩ حزيران/يونيه حيث سافر في وقت لاحق إلى مصر للمشاركة في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي.

وجدير بالذكر أن بعثات المراقبة الأفريقية الثلاث التي كانت حاضرة في الميدان أصدرت إدانات قاطعة للعملية الانتخابية ونتائجها. وقال المراقب عن برلمان عموم أفريقيا ”إن هذه الانتخابات لم تكن حرة ولم تكن نزيهة“، وأنه

كما أن الأمين العام بان يشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية في البلد. فإذا لم يعالج هذا الوضع، يمكن أن يترك نقص الغذاء ١,٥ مليون شخص في خطر شديد.

وعليه، فإن الأمين العام يدعو السلطات في زيمبابوي إلى أن ترفع القيود عن الأنشطة الإنسانية فوراً. كما أنه يبحثها على تقدم الحماية الفورية للأشخاص الموجودين في مركز روا الانتقالي، الذين نقلوا من سفارة جنوب أفريقيا، حيث كانوا قد لجأوا إليها.

وإذ يعبئ العالم جهوده لدعم حل سلمي للأزمة ومساعدة زيمبابوي على العودة إلى طريق الديمقراطية والاستقرار والتنمية، فإن من مسؤولية حكومة زيمبابوي الملحة أن تحمي مواطنيها وأن تكف عن كل أشكال العنف فوراً. إن ضحايا العنف الذي عانوا منه في الأسابيع الماضية يستحقون العدالة. وأولئك الذين يقتربون الجرائم لا بد أن يحاسبوا. والأمم المتحدة تظل مستعدة للقيام بدورها في دعم هذه العملية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر نائبة الأمين العام على إحاطتها الإعلامية.

وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أود الآن أن أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.

الزيمبابوي - الجبهة الوطنية وحركة التغيير الديمقراطي على التحاور بغية التوصل إلى تسوية تفاوضية. والمحادثات جارية في إطار وساطة جنوب أفريقيا من أجل التوصل إلى حل عاجل للأزمة السياسية الراهنة. والرئيس مبيكي يتشاور بنشاط مع الأطراف المعنية، وذكر أنه يعمل على عقد اجتماع مباشر بين الرئيس موغابي والسيد مورغان تسفانغيراي، زعيم حركة التغيير الديمقراطي.

وفي اجتماعي مع رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي، جان بينغ، وغيره من القادة الأفارقة، الذين أعرب بعضهم عن مخاوفه من تفاقم الأزمة في زيمبابوي، عبرت عن تقديري لجهودهم حتى الآن، وعن الأمل في أن يستمر انخراطهم الكامل في مساعدة شعب زيمبابوي. إن إنشاء حكومة وحدة وطنية سبيلاً للخروج من الأزمة يحظى بدعم واسع في المنطقة. والاتحاد الأفريقي دعا في إعلانه إلى استمرار جهود الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وتعزيزها بإنشاء آلية في الميدان لدعم جهود الوساطة. والأمين العام يؤيد تلك التوصية بقوة ويدعو إلى سرعة إنشاء هذه الآلية. وقد أكدت أنا أيضاً على عرض الأمين العام وضع كل الوسائل التي في متناول الأمم المتحدة تحت تصرف الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي تعزيزاً لعملية الوساطة.

وإذا كانت رغبة الأطراف في التفاوض مشجعة، فإن الأمين العام يظل قلقاً بشدة لاحتمال تفاقم الأزمة، مع انتشار العنف في أنحاء البلد وأثر ذلك على المنطقة.